سياسات التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي

أ.م.د.ناجي ساري فارس/جامعة البصرة/مركز البصرة والخليج العربي/najialmaliki1966@gmail.com

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i142.1032

تأريخ أستلام البحث : 2023/9/26 مقبول للنشر بتأريخ :2023/10/9

المستخلص :

إن من أهم أثار التنوع الاقتصادي في منطقة الخليج العربي التخلص من (احادية الاقتصاد) والذي يعتمد على القطاع النفطي . ولهذا فإن تطبيق التنويع الاقتصادي ، فلابد من توفير قواعد التنوع ومنها الفوائض المتوفرة لدى القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك توفر الموارد المادية والبشرية والتكنلوجية من أجل تحقيق هذا التنوع ، وكذلك تشجيع الاستثمارات الخارجية والاعتماد على الخبرات الاقتصادية الخليجية . إن تنويع الاقتصاد في دول الخليج العربي ، لابد من استغلال النفط الخام وتصفية مشتقاته ، والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى حتى تكون مساندة للقطاع النفطي في رفد موازنة الدولة .

الكلمات المفاتحية :- التنوع الاقتصادي ، الفوائض المتوفرة ، الخبرات الاقتصادية ، القطاعات الاقتصادية .

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 49 العدد 142 / أذار / 2024
الصفحات : 106 - 115

المقدمة :

إن الاعتماد المتزايد على القطاع النفطي في دول الخليج العربي ، يجعل هذه الدول عرضة للصدمات الاقتصادية من خلال انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية . فلابد أن تكون هناك سياسة اقتصادية تتناسب وحجم الموارد المتوفرة في تلك الدول . ويجب استغلال الفوائض من الايرادات النفطية في تنويع الاقتصاد . فلابد من دول الخليج العربي التنسيق في مابينها من أجل استغلال كل دولة مامتوفر لديها من موارد طبيعية واستغلالها في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال سياسة تنويع موحدة بين هذه الدول . ومن خلال ماتقدم فإن التأثير الايجابي للتنويع الاقتصادي يخفف من الصدمات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الخليجي ، وإن اعتمادها على الصناعة المحلية وزيادة الانتاج من المشتقات النفطي يجعلها لن تتأثر بتقلبات الاسواق العالمية ، وتكون من الاقتصادات المستقلة عن الاقتصادات التابعة.

أهمية البحث :

يؤثر التنويع الاقتصادي في تطوير الاقتصاد الخليجي من خلال سياسة تنويع موحدة ، إذ تلعب دوراً مهماً في تنويع الهيكل الانتاجي في القطاعات الاقتصادية ، وللتنويع أهمية كبيرة في ازدهار الاقتصاد . ويأتي من خلال الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية والمالية في مختلف القطاعات الاقتصادية . مما ينتج عن ذلك تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات .

مشكلة البحث :

بما أن الاقتصاد الخليجي يعتمد على الايرادات النفطية في الميزانية العامة . إذ إن سياسة التنويع ، تؤدي إلى تنويع الميزان التجاري ولكن هناك عدة مشاكل ، منها اعتماد هذه الدول على الايرادات النفطية . لذلك فإن المشكلة في هذا البحث ، هي كيفية اعتماد سياسة تنويع اقتصادية تلائم اقتصاد دول الخليج العربي .

هدف البحث :

يركز هدف البحث على النقاط التي تحقق هدف البحث وهي :-

1– معرفة المعوقات التي قد تعيق السياسات المتبعة في التنويع الاقتصاد لدول الخليج العربي ، من أجل التقليل من الاعتماد على الايرادات النفطية ، وزيادة الصادرات غير النفطية .

2 – أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تنويع الصادرات في التجارة الخارجية .

فرضية البحث :

فرضية البحث التي مفادها ، الاهتمام في سياسة التنويع من اجل زيادة وتنويع الصادرات عن طريق تنويع الانتاج الصناعي والزراعي ، من خلال وضع الخطط الاقتصادية التي تتلائم مع أقتصادات دول الخليج .

هيكلية البحث :

اعتماد الدراسة على الأسلوب النظري والعملي لتحليل سياسة التنويع الاقتصادي في تطوير الاقتصاد الخليجي من خلال المباحث التالية : -

المبحث الاول : - التنويع الاقتصادي (مفهوم ، مؤشرات ، أهمية)

المبحث الثاني : - مصادر التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي .

المبحث الثالث :اثر سياسة التنويع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في دول الخليج.

المبحث الرابع :– اثر سياسة التنويع الاقتصادي على القطاع النفطية في دول الخليج العربي. الاستنتاجات والتوصيات ، المصادر

الدراسات السابقة : دراسة عاطف لافي مرزوق اعتمدت على ان التنويع يعتمد على تنويع الموارد البشرية والمادية ، اما دراسة ناجي التوني اعتمدت التقليل من الاعتماد على النفط نتيجة عدم استقرار السوق النفطية ومن خلال الخطط الاقتصادية ممكن ان يكون هناك تنويع اقتصادي في الخليج ، اما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على ان الاقتصاد الخليجي من الممكن التنويع الاقتصادي من خلال الاعتماد على القطاعات غير النفطية

المبحث الاول

التنويع الاقتصادي (مفهوم ، مؤشرات ، أهمية)

ويعرف التنويع بشكله العام أنه (تنويع المنتجات والاسواق عبر دخول المنشأة إلى خطوط إنتاجية جديدة في صناعات أخرى جديدة ، يمكن للتنويع الاقتصادي أن يؤدي إلى إنتاج ذي قيمة مضافة ولايعرض اقتصاد الدولة للخطر ، ويرتفع الدخل ، وتزداد الإنتاجية ، وخلق حافز اضافي في ظهور أنماط جديدة من الانتاج (Asian Development Bank,2021,1) . وهناك تعريف آخر للتنويع الاقتصادي ، بأنه (توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة للتقليل من مخاطر وزيادة في عدد القطاعات المنتجة) . **(أسماعيل ، 2013 , 17**

) . لذلك فإن التنويع الاقتصادي يمثل العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع القدرة التنافسية بخلق القيمة المضافة في المدى الطويل للدول **(باهي ، وروابنية ، 2016 ، 134)** . أما المؤشرات للتنويع الاقتصادي فإن هناك العديد منها والتي تقوم في قياس درجة التنوع الاقتصادي وإن من أهم هذه المؤشرات كما في الاتي **(سلمان ، 2015 ، 17- 20)** : -

1- نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي : من خلال ارتفاع الاهمية النسبية والذي يكون مؤشراً هاماً لقياس التنويع الاقتصادي ، والذي يستند هذا المؤشر إلى:

أ- نسبة اسهام القطاعين الخاص والعام في التراكم لرأس المال الثابت ، فكلما زادت نسبة المساهمة في التراكم كلما يدل ذلك على إن تنويع الاقتصاد واستغلاله للموارد بكفاءة جيدة .

ب- توزيع ملكية الاصول بين القطاعين الخاص والعام ، إذ أن زيادة حصة القطاع الخاص من الملكية يعني ذلك هناك زيادة في أهميته بالنشاط الاقتصادي الكلي .

2- مؤشر التنظيم الصناعي وبحسب هذا المؤشر يجب أن يكون القطاع الاكثر تنوعاً هو الاكثر تنافسية ، والبلد الذي يسعى لجعل اقتصاده متنوع يجب أن يملك اكبر عدد من القطاعات وان توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بأرتفاع درجة التنويع الاقتصادي .

3- معدل ودرجة التغير الهيكلي :- يتم الوصول لهذا المؤشر من خلال النسب المئوية لإسهام القطاعات الاولية وبالأخص النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي حسب كل قطاع ، أي قياس نسبة اسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الاجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي .

4- التوزيع القطاعي للقوى العاملة :- فكلما كانت القوى العاملة موزعة على القطاعات وبنسب ملائمة وصحيحة يدل ذلك على إن درجة معينة من التنويع متوازنة .

5- عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته بعدم استقرار اسعار النفط : وهذا مايرتبط في استقرار الاقتصادات النفطية بمدى استقرار اسعار النفط ، **(خضير ، بدون سنة طبع ، 19-20)** .

6- تطور نسبة الايرادات غير النفطية إلى مجموع ايرادات الحكومة : - يدل هذا المؤشر على إن مدى نجاح الدول النفطية في تطوير مصادرها الجديدة من الإيرادات غير النفطية ، إذ أن الموازنة العامة في تلك الدول تعتمد بنسبة كبيرة على ايرادات النفط في تمويل الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري . وإن زيادة احتمال حدوث الصدمات وامتدادها لها آثار كبيرة على الإقتصادات ومن هذه المشاكل **(باهي ، وروابنية ، 2016 ، 137- 138)** .

أ– آلاثار المؤسسية :- من بين الآثار السلبية لتربح (السعي للحصول على الريع) التي يمكن أن تظهر نتيجة وجود ارتفاع ريع الموارد .

ب– مشكلة التذبذب :- أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية ، فالتقلب مشكلة معترف بها ، حيث أن مرونة الطلب بالنسبة الدخل تكون عالية جدا وخاضعة للتغير .

ج– المرض الهولندي :- يعد ظاهرة اقتصادية عندما يبدا الاهتمام وتطور في قطاع النفط واهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى .

وعلى الصعيد التجريبي فقد فسر تيري كارل Terry Karl . كيف أن الدول النامية المصدرة للنفط تتجه نحو الاعتماد بشكل مفرط على مداخيل النفط كموارد جبائية ، وتعمل على تهميش دور النظم الضريبية ومؤسسات الدولة كما قام ألبرت بيري Albert Berry ، من خلال الإعتماد على تحليل المقارن لمجموعة من البلدان هي : إندونيسيا ، فنزويلا ، تشيلي ، ونيجيريا ، وتوصل لنتائج سلبية لأثر الموارد في خلق فرص العمل وتوزيع الدخل في الدول المصدرة للنفط والمعادن ، وبالإستناد لعينة تتكون من 97 بلدا ناميا خلال 1971 1989وجدت جيفري ساكس Jeffrey Sachs ، علاقة معنوية سلبية بين صادرات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي **(باهي ، وروابنية ، 2016 ، 138- 139) .**

المبحث الثاني

مصادر التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي

لدى دول مجلس التعاون الخليجي مقومات قوة متعدده ، يجب عليها استغلالها ، فقد انخفض التضخم الخليجي العام بصورة طفيفة من مستواه (2.1%) في 2016 ليصل إلى (1.9 %) في نهاية العام وقد ساهمت مجموعة (النقل) بأعلى مساهمة بلغت نسبتها (0.7%) من إجمالي التضخم الخليجي العام (1.9%) ، تلتها مساهمة مجموعة الملابس والأحذية بنسبة (0.3 %) وكلا من مجموعة (الأغذية والمشروبات) ، (التجهيزات المنزلية) والتعليم بنسبة (0.2 %) لكل منهم ، وكلا من مجموعة التبغ ، الصحة والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة مساهمة بلغت (0.1 %) من إجمالي التضخم الخليجي العام . وعلى مستوى المجموعات سجلت

مجموعة التبغ أعلى معدل تضخم بلغ (14.6%) ، في المقابل انخفضت الأسعار لمجموعة المطاعم والفنادق في 2016 بنسبة (0.7 %) . أما بالنسبة لتأثير دول الخليج في معدل التضخم العام فقد بلغت في المملكة العربية السعودية (1.4 %) ، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (0.15 %) ، ودولة الكويت بنسبة (0.11%) ، ومملكة البحرين بنسبة (0.10 %)،ودولة قطر بنسبة(0.08 %) ، وسلطنة عمان بنسبة (0,06%). حيث تقف المسألة الخاصة بتطورات أسواق النفط العالمية التي ساعدت دول المجلس على الحد من الانعكاسات السلبية على أوضاعها الاقتصادية**(حسين ، 2016 ، 3 - 5)** .

أولاً : – مساهمة القطاع غير النفطي في تنويع الاقتصاد الخليجي : - إن تراجع معدل النمو في اقتصاد مجلس التعاون في عام 2016 متأثرا بتقلص الانفاق الحكومي وتراجع نمو السيولة المحلية ، غير أنه مع تنفيذ الدول الأعضاء لسياسات التصحيح المالي ، وما يتبع ذلك من تحسن في ثقة واستثمارات قطاع الأعمال ، وإن تحسن النمو في عام 2017 م ليصل في حدود (3.4%) بالأسعار الثابتة . وفي نفس الوقت ترتفع أسعار المستهلكين ارتفاعا طفيفا نظرا لاجراءات رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية وارتفاع أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية في دول المجلس من أبرز التطورات التي ستؤثر في اقتصادات مجلس التعاون خلال المدى القصير والمتوسط **(المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي ، .2016 ، 1) .** ولايزال معدل النمو بطيئاً ولا يزال عجز الموازنة العامة كبيراً وقد تحول الحساب لميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز وتراجع احتياط النقد الأجنبي مع وجود ضغوط كبيرة على ربط سعر الصرف . وقد تفاقم الوضع في البحرين 2015 مع تراجع ايرادات النفط بنحو (10 %) من إجمالي الناتج المحلي وتسجيل عجز إجمالي في الموازنة بلغ نحو (12,8 %) من إجمالي الناتج المحلي مقابل (3,4 %) . ولقد تم تخفيض توقعا نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى (1,9%) في عامي2017 و 2018 إذ أن استمرار أسعار النفط على مستوى متدن يؤثر سلباً على الاستهلأك الخاص والحكومي . أما في الكويت فإن معدل النمو الاقتصادي بلغ (3,0 %) في 2016 نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وتنفيذ خطة التنمية حيث ان التعافي الجزئي في أسعار النفط خلال العام الماضي ساعد على تخفيف الضغط على موازين المالية العامة إلى حدود ما واستمر تحسن وضع السيولة في القطاع المصرفي **.** وهناك تحديات في الاعتماد على النفط **(حسين ، 2016 ، 4)** . الإمارات الاقتصاد الأكثر تنوعاً في مجلس التعاون الخليجي، إذ تشكّل الوقود حوالي (22%) فقط من إيرادات التصدير. تليها البحرين الذي يشكل الوقود فيها (34%) من إيرادات التصدير . أما الكويت فهي أقل اقتصاد متنوع في المنطقة ، حيث يستأثر الوقود بنسبة (80%) من عوائد التصدير . إن المستهلكين في دولة الإمارات سيواجهون عدة عوائق فيما يتعلق بقدرتهم على الإنفاق خلال السنة أو السنتين المقبلتين . أبرزها تطبيق ضريبة القيمة المضافة ، والتي من المتوقع أن تضيف نقطتين مئويتين للتضخم في2018 . وبالتالي دفع مستوى التضخم إلى(4%). كما سيلمسون مزيداً من الضغوطات بسبب التشريعات الأخيرة للحكومة بشأن الرسوم المفروضة على المشروبات الغازية والتبغ بنسبة تصل إلى(100 %) من قيمة المنتج **(ارمستونغ , 2017 , akhbar-alkhaleej.com)** . أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاعات غير النفطية انخفض من (7 %) عام 2015 إلى (3 %) عام 2016 ، نظراً لتراجع الإنفاق العام وما تبعه من تأثيرات على الاستثمار والاستهلاك . وأدى الاستثمار في تقنيات استخراج النفط إلى تسجيل مستويات غير مسبوقة في إنتاج النفط خلال عامي 2015 و 2016 . أما قطر وانخفاض أسعار الطاقة العالمية ، تحولت أرصدة الموازنة والحساب الجاري إلى تسجيل عجز ، ولكن استمرار الإنفاق على المشاريع الرأسمالية لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 يؤدي إلى تعزيز النمو . ويعد تنويع أنشطة الاقتصاد أمراً بالغ الأهمية بتنفيذ مشاريع تمتد لسنوات بقيمة (200) مليار دولاراً لتحديث البنية التحتية . ومع بداية استقرار الاستثمارات المتعلقة باستضافة بطولة كأس العالم ، يتوقع أن يستقر معدل النمو عند نحو (3,5 %) في عام 2019 . ويعني ربط العملة القطرية بالدولار سيتم تشديد السياسة النقدية مع الولايات المتحدة **(البنك الدولي ، 2017 ، http://www.albankal) .**

ثانياً :– مساهمة القطاع النفطي ومشتقاته في تنويع الاقتصاد الخليجي : اعتمدت دول الخليج بنسب متفاوتة من الدخل من بيع (الموارد الهدروكربونية) للعالم الصناعي والثالث ، إذ أن بعض الدول تعتمد على اكثر من (90%) على الدخل من المورد النفطي ، وتبنت هذه الدول ، سياسات لتشجيع الاستهلاك ، وبسبب عوامل العولمة وعناصر اخرى ، ظهر ما يمكن ان يعرف في الخليج (بالمجتمع الاستهلاكي) . وبما ان هناك قيود مستمرة على التنويع الاقتصادي تؤدي للمزيد من الانتاجية العالية في الاقتصاد واعطاء رؤية مقنعة في التنويع والانتاجية العالية **(African Development Bank,2022,1).** لذلك يتوجب اعتماد سياسات تحضر لبدائل في الاقتصاد في الدخل لتحقيق تنمية مستقرة ، كالتصنيع او تطوير الخدمات . الا ان (مرض الاوبك) قد حد من التوجه الجدي للبدائل لفترة طويلة ، وهو مرض ارتبط طرديا بفكرة ان (الاوبك) تستطيع ان تتحكم في الاسعار العالمية للنفط ، فظهر ماسمي بـ (الادمان على النفط) ، وزاد التذبذب في العقود الاخيرة اضطراب الاقتصاد العالمي من جهة فقد قامت النخب في الخليج بما عرف بـ (تنويع مصادر الدخل)

(الرميحي , بدون سنة طبع , 2) لقد حققت (البحرين ، والامارات العربية المتحدة) نمواً اقوى ، وكذلك (المملكة العربية السعودية ، وقطر) وتشير التقديرات إلى إن مجموع الأصول الخارجية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بلغت حوالي (8 ,1) تريليون دولاراً أو اكثر من (115 %) من اجمالي الناتج المحلي ، بينما الديون الحكومية منخفضة بوجه عام ، وتسجل كل من البحرين وقطر أعلى نسبتي اجمالي الدين إلى اجمالي الناتج المحلي وتبلغان (34%) و (36%) على التوالي **(صندوق النقد الدولي , 2013 , 10 – 17)**.لذلك فإن السعر المنخفض للنفط لعام 2014 أثر على الموازين العامة لدول مجلس التعاون الخليجي يبين الجدول التالي المؤشرات الاقتصادية المختارة في دول مجاس التعاون الخليجي للمدة 2000 – 2021 فإن نسبة أجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدول مجلس التعاون بين عام 2000 -2011 بلغ (5,8 %) وقد جاء ارتفاع النمو السنوي نتيجة ارتفاع اسعار النفط في تلك الدول ، وقد انخفضت هذه النسبة عام 2015 بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي بلغت (3,4%) ، وقد بلغت (3,3 %) عام 2013 أما أعلى رصيد الحساب الجاري لدول التعاون الخليجي وصل إلى (24,5 %) عام 2012 مقابل اقل نسبة رصيد بلغت (1,6%) عام 2015 ويترتب على انخفاض اسعار النفط إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة لدول الخليج وقد أدى الانخفاض السريع في أسعار النفط مطلع عام 2015 إلى مادون الخمسين دولاراً للبرميل إلى التساؤل عن المستقبل.وحين تعرضت دول المجلس إلى ركود اقتصادي نتيجة تراجع أسعار النفط ، في المقابل تزايد النفقات العامة التي تعتمد في شكل أساسي على الايرادات النفطية وأغلب نفقات ميزانيات دول المجلس تتوجه إلى المصروفات الجارية كالأجور**(فرج , 2015 , ص 62)** ونلاحظ إن عام 2021 اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي) بلغ (6,3%) أما رصيد الحساب الجاري فقد بلغ (23,0%) ، وقد كان رصيد المالية العامة يصل إلى (20,8%) وكل ذلك بفعل التنوع الاقتصادي لدول المجلس ، وأما مايخص النمو السنوي للتضخم فقد بلغ (2,4%) نتيجة زيادة وتنوع أسعار السلع .

الجدول رقم (1) مؤشرات اقتصادية مختارة لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000- 2021)
(نسبة مئوية)

المؤشر	2011-2000	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي الناتج المحلي الحقيقي(النمو السنوي)	5,8	5,4	3,6	3,7	3,4	3,3	6,6	6,0	6,2	7,0	6,3
رصيد الحساب الجاري	16,5	24,5	20,6	16,3	1,6	4,7	29,7	26,6	28,2	27,8	23,0
رصيد المالية العامة	12,8	14,6	11,3	4,6	6,3 -	4,0 -	20,5	19,9	20,3	24,1	20,8
النمو السنوي للتضخم	2,9	2,4	2,8	2,6	2,2	2,6	0,1	2,2	1,6	1,7	2,4

المصدر :- (1) سكنه جهيه فرج ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003-2014) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 26 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 ، ص 62 . (2) – المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربي ، الملخص الاحصائي 2022,2021 ، ص 5-7 .

ويوضح الجدول (2) قيمة صادرات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2002 -2021) وكما يلي :

الجدول (2) قيمة صادرات النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2002 – 2021) مليون دولاراً

السنة / الدولة	2002	2008	2009	2010	2011	2013	2014	2015	2021
السعودية	247,197	247,197	144,249	184,421	289,518	307,119	265,1	214,1	178,741
الامارات	80,635	80,635	44,785	57,900	85,900	93,613	94,495	90,234	62,006
الكويت	57,808	57,808	30,895	39,764	67,688	80,814	79,632	69,543	52,472
قطر	27,428	27,428	16,172	20,553	27,328	21,014	18,168	12,254	10,624
عمان	23,296	23,296	17,275	21,545	34,534	32,052	21,525	15,435	18,580
البحرين	5,895	5,895	3,275	4,664	6,305	7,269	7,216	7,216	4,317
إجمالي المجلس	91,000	533,198	313,364	396,402	550,312	726,063	486,139	300,1	326,74

المصدر : -(1) سكنه جهيه فرج ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003-2014) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 26 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 ، ص 54 . (2) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 ، ص 390.

أما السعودية التي تتجه إلى الأستثمارات والتي إنخفض صادراتها إلى (178,741) مليار دولاراً لعام2021

والتي كانت صادراتها تصل إلى (247,197) مليار دولاراً . لذلك تهدف السعودية إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية لتمويل الموازنة . وقد كان إجمالي قيم الصادرات في عام2021 لدول مجلس التعاون الخليج بلغ (326,74) مليار دولاراً ، وأعلى قيمة كانت من نصيب المملكة العربية السعودية والتي بلغت (178,741) مليار دولاراً نتيجة زيادة معدل الصادرات النفطية .

المبحث الثالث

اثر سياسة التنويع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في دول الخليج

إن لظروف الاقتصادية المتباينة وتوجهات السياسية النقدية فى الاقتصادات المتقدمة كانتا أهم العوامل التى تأثرت بها الدول العربية ومنها دول مجلس التعاون خلال عام 2016 ، وبالرغم من أنه كان لهذه الأحداث تأثيرها السلبى على اقتصادات الدول العربية ومنها الخليجية ، وبحسب تقرير نشره صندوق النقد العربى ، حول توقعات الأداء الاقتصادى للدول الخليجية توضح أهم التحديات التي تواجه دول الخليج . وقد حاولت دول الخليج بتنفيذ وبرامج اقتصادية تمتد إلى عام 2020 . فالإمارات ثم البحرين نجحتا بالقطاع الخدمي والمالي تحديداً . اما في باقي دول الخليج هنالك خطط لم تنجح فيها ، وبالتالي فإن معالجة البطالة والإنتاجية التي تبقى مصدر التحسن المعيشي المطلوب . وهناك المشاريع التي نفذت من شركات كالمدن الصناعية وعليه تكمن أهمية رؤية 2030 السعودية وما يشبهها في الدول الخليج الأخر **(حبيقة،2020، http://thenewkhalij.org)** ولن تنجح سياسات التنويع إلا إذا عالجت الحكومات الحواجز الآتية **(حسام , بدون سنة طبع., http://www.youm7.com)**

1- تحديد العوائق التي تمنع عملياً تنفيذ التنويع وبالتالي كيفية إزالتها ، هنالك عوائق قانونية وإدارية ومؤسساتية يمكن معالجتها لتسهيل الاستثمارات
2- ربما ما يصلح في السعودية لا يصلح لعمان أو غيرها. ما القطاعات أو المشاريع المحددة التي يكون للدولة فيها أفضليات مقارنة وتريد توجيه الاستثمارات نحوها ؟ هنالك فرص كبيرة في الزراعة في عمان وفي الصناعة في السعودية وفي الخدمات وخاصة السياحة والتجارة والمال في كل الدول الست ومن الممكن تطوير قطاعات أخرى كالنسيج والألبسة والمفروشات وغيرها أخذ بعض التجارب الآسيوية السهلة مفيد ويمكن أن يطبق بسرعة
3- من الممكن أن تنتقل الفكرة من التوزيع إلى الإنتاج من الضروري نقل الاقتصاد الريعي التوزيعي إلى الإنتاجي ، وهذا ليس سهلاً إذ يتطلب تغييراً في السياسات الاقتصادية
4- إن معالجة الحواجز ضرورية لكنها غير كافية لنجاح سياسات التنويع التي تتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية **(البنك الدولي ، 2021،ص3)** المملكة العربية السعودية من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة (2,4%) في2021.الإمارات العربية المتحدة من المتوقع أن تعود الإمارات إلى مسار النمو ، ويقدر أن يبلغ معدل النمو(1,2 %) قبل أن تتسارع وتيرته إلى (2,5%) في عام 2021 عمان

من المتوقع أن يتعافى اقتصاد عمان في 2021 وإن كان بمعدل نمو متوسط يقدر بـ (2,5%) وفي الأمد المتوسط ، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو إلى (5,3%) خلال فترات التنبؤات قطر من المتوقع أن تشهد قطر انتعاشاً قوياً لمعدل النمو ، إذ إن الطلب على الغاز الطبيعي المسال في جنوب آسيا وشرقها يدعم آفاق الاقتصاد في الأمد المتوسط ويسجل معدل نمو يقدرب (3%) في عام 2021 البحرين سوف تستمر البحرين في الاعتماد على تدابير دعم المالية العامة في 2021 للتغلب على آثار الانكماش الاقتصادي الكويت أستمرار الصادرات النفطية في تعزيز النمو في الكويت وينتعش الاقتصادي الكويتي ليسجل مستوى نمو معتدلاً يقدر بـ (2,4%) في عام 2021 **(البنك الدولي ، 2021 ، ص4)** وعليه فإن أثر التنويع الاقتصادي في تطوير الاقتصاد الخليجي له أثار ايجابية ، إذ يعمل على زيادة تنويع الصادرات.

المبحث الرابع

اثر سياسة التنويع الاقتصادي على القطاع النفطي في دول الخليج العربي

يبقى اهتمام دول الخليج ضعيفاً في مجال الانشطة البديلة للنفط ، لذا تم صياغة سياسات كفيلة بتويع الاقتصاد الخليجي والبحث عن مصادر بديلة في ادارة الاقتصاد وتحقيق الفوائض ، ما يؤكد ذلك هوارتفاع البدائل مع انحسار العوائد من الثروة الهيدروكربونية ودعما لتقليل الاعتماد على النفط في تحقيق الفائض ، ازدادت اهمية التصنيع في دول الخليج ، واتباع استراتيجية محلية في ادارة الصادرات المحلية ولو نظرنا إلى الأهمية النسبية للنفط في الناتج وفي موازنات الخليج وفق الجدول (3) فإننا نجد أن هذه الاهمية تدلل على مدى

مساهمة النفط في ايرادات الخزانة العامة ، فهو يسهم بنحو (78,1%) كمتوسط لدول الخليج مما يعني هناك تغيرات للطلب التي تؤدي إلى تغيرات الأسعار وعلى اساس ما يبينه الجدول (3) التالي نجد أن الكويت اعلى دول الخليج تركيزاً اقتصادياً ، في حين نجد السعودية اعلى الدول تنويعاً وبشكل عام يمكن تقسيم دول التعاون الستة إلى مجموعتين بحسب درجة التنويع المتحققة في اقتصادها ، وكالآتي **(مرزوق ، 2013 ، ص 5– 14)**

المجموعة الاولى :- الصاعدون المحتملون يندرج ضمن هذه المجموعة الدول التي تتبنى استراتيجيات اكثر اهمية في تنويع مصادر الدخل من غير الثروة الهيدروكاربونية ، ويقع ضمنها الدول التي تحقق مستوى اكثر تنويعاً في الوقت الحالي وتتبنى سياسات اكثر استقراراً مع اعطاء وزن اعلى للسياسات المستقبلية مع الاخذ بالاعتبار مايتحقق في الواقع على وفق ما تشير اليه الارقام للناتجين النفطي وغير النفطي.ونجد أن السعودية والامارات والبحرين ، اذا أن سياسة التنويع سجل من خلال الاهمية النسبية للنفط يشير درجة اعلى نسبياً من بقية دول الخليج .

الجدول (3) الاهمية النسبية للنفط في موازنة دول الخليج العربي لعام 2011 - 2021

البيان	النسبة 2011	النسبة 2021
1- الناتج الحقيقي الإجمالي(تغير سنوي %)	7,0	7,7
2- الناتج الحقيقي بدون النفط(تغير سنوي%)	5,5	5,8
3- الاهمية النسبية للنفط في موازنات دول الخليج	--------	----
السعودية	70	68,0
الامارات	71	70
البحرين	73	71
عمان	81	80
قطر	82	76
الكويت	92	86

المصدر (1)- عاطف لافي مرزوق ، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد (24) ، جامعة البصرة ، العراق ، 2013 ، ص 13 .
(2)– صندوق النقد العربي ، تقرير أفاق الاقتصاد العربي ، العدد (16) ، 2022 ، ص43

كما يوضح الجدول (4) نسبة الناتج المحلي في دول الخليج والذي بلغ (25,8%) من القطاعات غير النفطية عام 2017 ، وارتفعت هذه النسبة عام 2021 الى (26,6%) ويدل ذلك على ان هناك اهتماماً من دول الخليج العربي في زيادة المساهمة في تنويع الاقتصاد الخليجي حيث ان نسبة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط بلغت(74,2%) عام 2017 اما نسبة القطاع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي عام 2021 انخفضت الى (73,1%) وهذا يبين ان دول مجلس التعاون الخليجي بدات بزيادة الاهتمام بالقطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، وانخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي وقد بدأت دول الخليج زيادة اهتمامها بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي .

الجدول (4) الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي لدول الخليج العربي (بالاسعار الجارية 2021) (للسنوات 2017-2021) (%)

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021
القطاع الحكومي غير النفطي	25,8	30,8	28,6	21,3	26,9
القطاع النفطي	74,2	69,2	71,4	78,7	73,1

المصدر:- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الملخص الاحصائي حول الحسابات القومية لدول مجلس التعاون ، العدد (3) ، الكويت ، 2022 ، ص 5.

وبهدف رفع التنويع ازداد من دول الخليج العربي من استثمارات القطاع الخاص اما القطاع العام فقد اهتم ببرامج تقديم نقل التكنولوجيا الذي يعد مشروعاً رائداً في تطوير قاعدة الإنتاج الصناعي والخدمي , وهذا التنويع الاقتصادي الصاعد يقلل من الاعتماد على النفط ، اذ بلغت مساهمة النفط مانسبته(73,1 %).فاتجهت لتبني استراتيجية دعم القطاع الخاص والعام المجموعة الثانية - المتأخرون نسبيا بهدف تحديد ملامح التفريق بين مجموعتي الصاعدين والمتأخرين ، فقد تم فحص قاعدتي الموارد ، والسياسة التنويعية ، مع الاخذ في الاعتبار مستوى التنويع **(البنك المركزي السعودي , 2022 , ص2-4)** ونلاحظ بعض دول الخليج المتأخرين عن التنويع الاقتصادي ومنها سلطنة عمان ، وهي الدولة في هذه المجموعة من الدول الصاعدة ويعد التنويع بعداً استراتيجياً في سلطنة عمان ، فهناك اتجاه واضح للحد من الاعتماد على مصادر الطاقة الهيدروكربونية فيها ، إذ شهدت القطاعات غير النفطية نموا خلال عام 2021 ، من خلال زيادة مساهمة الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي من (71,5%) عام 2011 لتصل إلى نحو (60 %) 2016 وهناك توجه لتنويع الاقتصاد ، كما تذكر خطط التنمية الصادرة من مختلف دول الخليج ، ومنها إستراتيجية التنمية الوطنيّة 2017-2021 مما يكشف أن المحرك الأساسي للاقتصاد الخليجي هو أسعار الطاقة **(مركز الخليج**

لسياسات التنمية ، نظرة على الاقتصاد القطري ، بدون سنة طبع ، https://gulfpolicies.org). في حين أن التنويع الاقتصادي ليس هو الوسيلة الوحيدة في اعادة الهيكلة الاقتصادية ومن ثم يصبح في غاية الاهمية لفهم أنواع أدوات السياسة المستخدمة للتنويع من اجل خفض الاعتماد على القطاع النفطي وزيادة الاهتمام بالقطاعات غير النفطية (United Nations, 2018,2) .

الاستنتاجات والتوصيات

أ – الاستنتاجات

1- يلعب التنويع دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية ، ويسهم في زيادة الإنتاجية ، وتعزيز الاستثمار وتنويع عائدات التصدير ، لزيادة الايرادات والتي تسهم في تنويع مصادر الدخل.

2- اعتماد سياسات تنويع مستقرة ، لتحقيق تنمية مستقرة ، كالتصنيع او الزرعة ، وكذلك تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية

3– استنتج الباحث ، اهتمام دول الخليج في الانشطة البديلة للنفط ضعيفاً ، بل إنه كان مصدراً غير مستقراً نتيجة تقلبات أسعار النفط العالمي ، وهذا القلق يقابله ثراء غير مستقر .

4- مرحلة التحولات السياسية أدت إلى عدم الأستقرار الاقتصادي ، وإنخفاض اسعار النفط العالمية ، واعتماد دول الخليج على الواردات النفطية وهذا مأثر سلباً بشكل مباشر .

5– هناك دول خليجية مثل السعودية والامارات والبحرين التي تعمل على استراتيجيات تنويع مصادر الدخل ، وتسمى بالدول الصاعدة لانها تعمل على سياسة اقتصادية أكثر استقراراً .

6- أما الدول الخليجية الاقل صعوداً هي سلطنة عمان ، وقطر التي بدأت في سياسة تنويع اقتصادي نتيجة اهتمام الحكومة القطرية بالتقليل من الايرادات النفطية والغازية .

ب - التوصيات

1– لابد أن يكون هناك مجلس اقتصادي خليجي من أجل تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي بين مواد هذه الدول والتقليل من الاعتماد على الايرادات النفطية والغازية .

2– استغلال الايرادات النفطية في في تنويع مصادر الدخل في دول الخليج العربي واستغلالها في تنويع المنتجات الزراعية والصناعية ، لتقليل من الاعتماد على الاستيرادات .

3– اعطاء الدور الرئيسي للقطاع الخاص المحلي ، والاستعانة بالخبرات المحلية في تنمية الموارد الطبيعية والبشرية ، وتشجيع الاستثمار المحلي ، للنهوض بالواقع الاقتصادي .

4– تنويع الصناعات النفطية ، والتوسع في زيادة صناعات تكرير النفط من خلال انتاج المشتقات النفطية عن طريق إنشاء المصافي النفطية ، وعدم تصدير النفط الخام

5– وضع الخطط الصحيحة في رسم سياسة التنويع الاقتصادي ، والتنسيق فيما بين دول الخليج ، ومتابعة السياسة حتى مراحلها النهائية ، وبعد نجاحها ومعرفة نقاط القوة والضعف.

6– تطوير القطاعات الاقتصادية ، مثل قطاع السياحة ، قطاع النقل والمواصلات ، قطاع التشييد والبناء ، وكذلك قطاع الخدمات وغيرها من القطاعات الاخرى .

المصادر

أولاً :- الكتب

1– حسين , نيفين , المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الازمات العالمية المؤشرات والدلالات , وزارة الاقتصاد , الامارات , 2016 .

ثانياً :- المجلات العلمية

2- فرج , سكنه جهيه , العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003-2014) , مجلة الاقتصادي الخليجي , العدد 26 , جامعة البصرة , العراق , 2015 .

3- باهي , موسى , روابنية , كمال , التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط , المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية , العدد (5) , الجزائر , 2016 .

4- مرزوق , عاطف لافي , التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد (24) , جامعة البصرة , العراق , 2013 .

ثالثاً :- الرسائل الجامعية

5- إسماعيل , مصطفى منير , جدلية العلاقة بين خيار التنويع وقيمة المنظمة منهجاً للتوازن الاستراتيجي في ظل تعدد مداخل التنظير , اطروحة دكتوراه , جامعة بغداد , العراق , 2013.

6- مروة خضير سلمان , التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO) , رسالة ماجستير , جامعة بغداد , العراق , 2015 .

رابعاً :- التقارير والكتب الرسمية

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 .

8- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي , افاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربي – 2017 2016 , الكويت , 2016 -2022.

9- البنك المركزي السعودي , معدل نمو الناتج الملي الاجمالي , التقارير الاقتصادية , السعودية 2022 .

10- صندوق النقد العربي , تقرير أفاق الاقتصاد العربي , العدد (16) , 2022.

11- صندوق النقد الدولي , الافاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي , الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزي , المملكة العربية السعودية , 2013 .

خامساً :- الموقع الالكتروني

12-البنك الدولي , دول مجلس التعاون الخليجي : الآفاق الاقتصادية - ربيع 2017 , http://www.albankaldawli.org

13- مركز الخليج لسياسات التنمية نظرة على الاقتصاد القطري , الانترنيت. Development Policies Gulf centre. https://www.gulfpolicies.com

14- ارمستونغ , مايكل , القطاعات غير النفطية في دول الخليج ستنمو بنسبة 2,6% في 2017 , اخبار الخليج . http://akhbar-alkhaleej.com

15- الرميحي , محمد , تنويع مصادر الدخل في دول الخليج : الاماني و الحقائق . https://rumaihi.info/

16-حبيقة , لويس , كي ينجح التنويع الاقتصادي خليجيا , الخليج الجديد . http://thenewkhalij.org

17- حسام ,هبة اقتصادات دول الخليج إلى أين . http://www.youm7.com .

18- معوقات تعرقل تنوع اقتصادات دول الخليج , القبس الالكترونية http://alqabas.com .

19- Asian Development Bank, carec countries dlversifi cation in Developlng the aervelc sector for economic, Philippines,2021.

20- United Nations,climate policies Economic diversification And trade, New York,2018 .

21- African Development Bank,Study of economic diversification and productivity improvement in Zambia, Tunisia,2022.

Economic diversification policies in the Arab Gulf countries

As. Prof. Dr. Naji Sari Fares University of Basra / Basra and Arabian Gulf Center Email najialmaliki1966@gmail.com

Abstract

One of the most important effects of economic diversification in the Arabian Gulf region is the elimination of the "unilateral economy ," which depends on the oil sector. Therefore , to implement economic diversification, it is necessary to provide diversification bases , including the surpluses available in the various economic sectors , as well as the availability of material , human and technological resources to achieve this diversification , as well as encouraging foreign investments and relying on Gulf economic expertise. To diversify the economy in the Arab Gulf countries , it is necessary to exploit crude oil , filter its derivatives , and work to develop other economic sectors so that they support the oil sector in supplementing the state budget .

Keywords : economic diversification , available surpluses , economic experiences , economic sectors .

****

****

****